الفصل السادس عشر

الأبعاد الاقتصادية
للمشاريع السياسية الغربية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

obeikandl.com

obeikandl.com

1ـ مشروع السوق الشرق أوسطية المشتركة

يعبر هذا المشروع عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل قضايا الشرق الأوسط التي تمثل منطقة مصالح اقتصادية حيوية بالنسبة لها . وتعتمد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في هذا الشأن على (سيناريوهات) التفكيك وإعادة التركيب[3] ، وهي مخططات تنطوي على فكرة إقامة منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمني تضم دولا عربية وأخرى غير عربية . وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الشرق الاوسط وفقا للاستراتيجية الأمريكية يعني المنطقة التي تشمل دول المشرق العربي وتركيا وايران وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية الست التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.[4] وعلى الرغم من اتساع هذا المفهوم إلا أن مشروع السوق الشرق أوسطية لم يشمل دولاً مثل العراق وإيران ، وذلك اتساقا مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى خلق نوع من التوازن الإقليمي الذي يمنع انفراد أي من القوى الإقليمية في المنطقة، مثل إيران والعراق وتركيا ، من السيطرة عليها. مع إتاحة الفرصة لإسرائيل للقيام بدور مركزي في المنطقة يمكنها من قيادتها والسيطرة عليها ، بما يحقق مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ظهرت فكرة هذا المشروع في ظل تداعيات الظروف السياسية التي تضمنت جهودا لتسوية قضية الصراع العربي / الاسرائيلي . واشتملت على أبعاد اقتصادية هي الاكثر وضوحا ، حيث إنها صبغت بصبغتها ملامح المشروع فبدا وكأنه مشروع اقتصادي أكثر من كونه مشروعاً سياسياً يحمل في طياته أهدافا سياسية استراتيجية كبرى

عجزت الآلة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية عن تحقيقها وفرضها في المنطقة .

شهد المشروع جهودا عملية فيما يتعلق بوضع التصورات الخاصة به وبنتائجه المتوقعة من قبل بعض المراكز العلمية والمالية ، فضلا عن الجهود العملية التي بذلت في سبيل تحويل تلك التصورات إلى واقع معيش من خلال المؤتمرات العديدة التي عقدت خصوصاً لهذا الأمر . في هذا المحور سنحاول الوقوف على هذا المشروع من خلال تلمس التداعيات السياسية التي دفعت إلى طرحه مع ابراز الأبعاد الاقتصادية فيه ، وما بذل من جهد في سبيل إنفاذه، والصعوبات التي برزت كعقبات أمامها .

• جذور فكرة المشروع وتداعياتها :

لما كان الصراع العربي / الإسرائيلي هو القضية المركزية من بين القضايا العديدة التي تتغذى عليها الأزمات المعقدة والمزمنة في منطقة الشرق الاوسط.ولما كان استمرار ذلك الصراع يعني استمرار الحصار والعزلة التي تعاني منها اسرائيل في محيطها الإقليمي المكون من جيرانها العرب ، فقد رسخ في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي أن إنهاء ذلك الحصار وكسر تلك العزلة لن يتم بالقوة العسكرية ، ولن تنعم إسرائيل بالأمن والاستقرار في ظل استمرار حالة الصراع تلك ، ومهما بلغت قدراتها العسكرية من قوة فإنها لن تتمكن من فرض سلام حقيقي ودائم تتحقق من خلاله حالة الأمن والاستقرار الكامل التي تنشدها .ولهذا فإن البحث عن السلام المنشود من خلال التحول من علاقات الصراع إلى علاقات التعاون في المحيط الإقليمي لدولة إسرائيل ظل فكرة حاضرة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي منذ بواكير ظهور المشروع الاستيطاني في فلسطين وذلك من خلال مشروع الدولة

الإقليمية الكبرى الهادفة إلى المزاوجة بين العقلية اليهودية والثروات العربية ، والقائمة على فدرالية تضم فلسطين بعربها ويهودها وشرق الاردن . على أن تكوّن تلك الدولة الفدرالية اتحادا كونفدراليا مع بقية الدول العربية الأخرى في المنطقة في مرحلة لاحقة . وقد ظلت هذه الفكرة قائمة عند قادة ومفكري الدولة اليهودية بعد ذلك عبر الحقب المختلفة لتطور دولتهم ، منذ أن كانت مشروعا ، وبعد قيامها في سنة 1948 على حساب دولة فلسطين العربية ، ثم دخولها في صراع مع العرب شهد عددا من الحروب الكبيرة والصغيرة التي كسبت بعضها وخسرت البعض الآخر منها . وفي هذا الصدد تشير بعض الكتابات الحديثة ، حول السوق الشرق أوسطية، إلى عدد من المشروعات التي ظل يطرحها القادة والمفكرون الإسرائيليون تهدف إلى انفتاح دولة اسرائيل على محيطها العربي اقتصاديا ، وذلك منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى ما بعد قيام الدولة اليهودية ، مرورا بفترتي مابعد حربي عام 1967 وعام 1973 وانتهاء بتسعينيات القرن العشرين الذي طرح فيه شيمون بيرز مشروعه حول الشرق الأوسط الجديد [5] وتعكس كل تلك المشروعات وما أنطوت عليها من أفكار مدى إيمان أولئك القادة والمفكرين بأهمية أن تعمل اسرائيل على كسر الحصار والعزلة المضروبة حولها من قبل جيرانها العرب باستخدام العامل الاقتصادي .وتؤكد في نفس الوقت مدى رسوخ فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي كضمانة حقيقية لسلام دائم بالنسبة لدولة اسرائيل في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ويؤكد هذا ما ظل يردده بعض أولئك القادة بعد قيام دولتهم ، فقد ظل ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية الأسبق يحذر من أن تظل اسرائيل ، وهي قائمة وسط محيط عربي محصن ، معتمدة على القوة وحدها ، وأن لا وجود لإسرائيل في المدى الطويل إلا بارتباطها

بالمنطقة من خلال إقامة جسور للتعاون مع العرب لتضمن الخروج من حالة الحصار إلى حالة الامتداد والانتشار والاندماج في نظام إقليمي ترسي دعائمه على التعاون الاقتصادي .[6] كما أن أبا أيبان الذي كان وزيرا لخارجية اسرائيل في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين ، أعلن في مؤتمر جنيف عام 1974م أن الضمان الحقيقي للسلام هو إقامة مصالح مشتركة بين العرب واسرائيل بحيث يكون لها سمات التنوع والكثافة .[7] وفي ذلك كله إشارة واضحة إلى أهمية التعاون الاقتصادي مع العرب بالنسبة لإسرائيل ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية السياسية بدرجة أكبر ، فالتوسع والتمدد اقتصاديا في النطاق الاقليمي أجدى لإسرائيل من وجهة نظر هؤلاء من التوسع والتمدد عسكريا .

إذاً نلاحظ بوضوح جذورا راسخة لفكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي في استراتجيات إسرائيل كحل لقضيتها المحورية المتمثلة في وجودها وبقائها في وسط هي بمثابة الجسم الغريب فيه . ولهذا ظلت ممسكة بهذه الفكرة وساعية إلى إنفاذها بشتى السبل، وستظل على هذا النهج طالما بقيت ، لأن نجاحها في ذلك يعني تحقيق أهدافها الاستراتيجية في العيش بسلام في وسط ظل يرفضها على الدوام، ولطالما حلمت بذلك وما فتئت تفعل . ويتأكد هذا القول من خلال التداعيات التي ظلت تشهدها فكرة المشروع منذ مابعد هزيمة اسرائيل للعرب عام 1967م ، حيث أخذ تفكيراً كثيراً من القادة والمفكرين الإسرائيليين يتجه نحو البحث في سبل إقامة وتنمية علاقات تجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويجعله اقتصادا مركزيا في المنطقة ، وحتى ظهور كتاب شيمون بيرز

(رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) الموسوم بالشرق الأوسط الجديد عام 1993م، الذي أعاد فيه بلورة أفكاره حول فكرة الشرق أوسطية التي كان قد طرحها في مقال له سابق نشر عام 1967 في أحدى المجلات الفرنسية.وبتتبع تلك التداعيات نجدها بدأت بكتيب أصدره التجمع من أجل السلام في عام 1968 بعنوان الشرق الأوسط عام 2000، اشتمل على تصور لتعاون اقتصادي إقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط ، بحيث يتم التخصص وتقسيم العمل بينها وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإسرائيل تتخصص في الصناعات الدقيقة والآلات الهندسية والكهربائية والكمبيوتر وصناعة الدواء ، بينما تتخصص مصر في الصناعات الحديدية والمعدنية وصناعة السيارات ، فيما تركز سوريا على صناعة النسيج وبعض الصناعات الاستهلاكية ، في الوقت الذي تعمل فيه لبنان في مجال الخدمات والنقل والمصارف ، ويترك للعراق ودول الخليج العربية مهمة الصناعات البتروكيميائية.[8]

في السياق نفسه هناك تداعيات أخرى ذات صلة بفكرة المشروع نجدها في الاقتراح الذي تقدم به وزير المواصلات الإسرائيلي عام 1975م والذي تضمن مشروعا تفصيليا لتطوير نظم الاتصال في الشرق الأوسط لربط المشرق العربي بالمغرب العربي، على أن تكون إسرائيل مركزه الرئيسي ، وذلك عبر شبكة من المطارات والموانىء والسكك الحديدية .وقد عدل هذا الاقتراح فيما بعد ليتضمن مطلبا بإقامة سوق شرق أوسطية تبدأ بإنشاء هيئة مشتركة لتطوير كل من الزراعة ومصادر الطاقة والمياه والسياحة والمجالات العلمية المختلفة [9] . وفي تطور لاحق لتداعيات المشروع، وتطويراً لفكرة السوق الشرق أوسطية المشتركة

التي تطرحها إسرائيل ، فإن الدراسة التي أعدها عدد من الأكاديميين الاسرائيليين عام 1989 بتمويل من صندوق ارماندهامر لأبحاث السلام بجامعة تل أبيب ، بعنوان " التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط"[10]. وضعت تصورا متكاملا لإمكانية إقامة شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وبعض الدول العربية وفقا لصيغة معينة يمكن أن تعتبر في حال نجاحها ، خطوة نحو تكامل اقتصادي إقليمي أكبر . وقد اشتملت تلك الدراسة على التوقعات المحتملة للعلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط مع عرض للمشروعات التي يمكن التركيز عليها وعلى رأسها مشروعات البنية الأساسية ، خاصة مشروعات المياه والطاقة ، بجانب تناولها لمجالات التعاون المشترك الأخرى كالتجارة والسياحة .

في تسعينيات القرن العشرين أخذت تداعيات مشروع السوق الشرق أوسطية منحىً عمليا من خلال طرح إسرائيل لمقترحات حول المشاريع التي يمكن إنفاذها في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي بينها وبين بعض الدول العربية ، فعقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ، وفيما تلاه من مفاوضات سلام ثنائية ومتعددة الأطراف في موسكو عام 1992 وفي أوسلو عام 1993م اقترحت إسرائيل على العرب مشاريع متنوعة للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية مثل فتح أنابيب البترول إلى حيفا وإنشاء محطات مشتركة لتوليد الكهرباء والطاقة وإنشاء منطقة تجارة حرة والبدء في تعاون إقليمي في مجال الزراعة والمياه والسياحة ، وقد تضمنت المقترحات الإسرائيلية المقدمة للجنة التعاون الاقتصادي في إطار المحادثات متعددة الأطراف تنفيذ مشروعات التطوير بالمناطق الجافة وشبه الجافة ، وإنشاء وحدة طاقة شمسية ضخمة ،

واستخدام الطاقة المولدة منها أو الغاز في برامج تحلية المياه ، وتشجيع الاستثمار السياحي وإقامة مناطق سياحية ، وتجديد خط السكك الحديدية الذي يربط بين إسرائيل ومصر وسوريا ولبنان.[11].

في ظل هذه التداعيات المتتالية طرح شيمون بيريز أفكاره وتصوراته المتكاملة حول ما يسمى باقتصاد السلام القائم على التعاون المفضي إلى التكامل الإقليمي ، الذي يضمن لإسرائيل وجوداً وبقاءً آمناً ودوراً مركزياً ومسيطراً في المنطقة . وذلك من خلال كتابه " الشرق الأوسط الجديد الذي صدر عام 1993م ، وتدور الفكرة المحورية لمشروع بيريز حول ضرورة إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على غرار ما حدث في أوربا من خلال قيام الجماعة الأوربية ، باعتبار أن التنظيم الإقليمي هو المدخل الحقيقي للوصول إلى منطقة تنعم بالسلام والأمن . فقد أكد بيريز في كتابه هذا أن بناء سوق اقليمية مشتركة من شأنه أن يضمن عملية السلام أكثر من تقليص عدد الصواريخ.[12] فالاقتصاد والمصالح المشتركة هي التي تقود لسلام دائم وليست السياسة والقدرة العسكرية .

وبالنظر إلى التصورات التي تضمنها كتاب شيمون بيريز حول مشروع السوق الشرق أوسطية نلاحظ أنها تذهب في نفس اتجاه التصورات التي سبقتها في هذا الشأن من حيث ربط السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بمشروعات التعاون الإقليمي الهادفة إلى تحقيق المصالح المشتركة ، ومن حيث المجالات الاقتصادية التي يمكن البدء بها ، والتي تعددت وتنوعت بين المجالات الإنتاجية والخدمية . وإن كان ثمة مايميز تصورات شيمون بيريز لمشروع السوق الشرق أوسطية عن التصورات الأخرى فهو أنها تضمنت شرحا للكيفية التي يمكن أن

يتحول بها اقتصاد الشرق الأوسط من اقتصاد قائم على الصراع إلى اقتصاد قائم على التعاون والتكامل ، فضلا عن أنها وسعت النطاق الجغرافي للسوق ليشمل ، بجانب اسرائيل والدول العربية ، دولة تركيا ، حيث اقتصرت التصورات الأخرى ذلك الناطق على إسرائيل وبعض الدول العربية الغربية منها مثل مصر والاردن وسوريا ولبنان والاراضي غير المحتلة من فلسطين . فتصورات بيريز تطمح إلى إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة أساسها التكامل بين التكنلوجيا الإسرائيلية والأموال العربية والمياه التركية .[13] فهو يرى أن مجموعة الموارد المتمثلة في نفط السعودية والمياه التركية والسوق المصرية والتكنلوجيا الإسرائيلية هي في الحقيقة موارد إقليمية أكثر من كونها وطنية . كذلك يرى أن السياحة هي أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة ، ولما لم تكن قد حققت قدراتها الكامنة بعد ، فإنها يمكن أن تكون مجالاً واعدا تبدأ به عمليات التعاون المشترك بين دول المنطقة حتى قبل البدء بإقامة إطار إقليمي رسمي .[14]

بناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الأفكار والتصورات التي تضمنها مشروع شيمون بيريز حول بناء شرق أوسط جديد ، مع ما سبقها من أفكار وتصورات طرحها قادة ومفكرون اسرائيليون ، قد ساهمت بشكل كبير في بلورة مادرج على تسميته ، بنظرية السلام الاقتصادي . وقد استفاد بيريز ، كما يؤكد هو بنفسه ، من التجربة الأوربية في بلورة أفكاره وتصوراته حول إمكانية بناء نظام اقليمي شرق أوسطي أساسه التعاون الاقتصادي .[15] ويتأكد لنا ذلك بصورة أكثر وضوحاً بالنظر إلى تلك الأفكار والتصورات مقروءة على ضوء تجربة أوربا في التعاون والتكامل والاتحاد ، مع ما هنالك من اختلاف جوهري بين

طبيعة الصراع الذي كان سائدا بين دول أوربا في القرن الماضي وماقبله وطبيعة الصراع القائم بين إسرائيل والدول العربية . فقبل قيام الجماعة الأوربية التي تطورت إلى الاتحاد الأوربي ، كانت تفاعلات الدول الأوربية فيما بينها تقوم على التصارع والاحتراب ، فقد ظلت أوربا على مدى قرون عديدة تعاني من الصراعات والحروب بين دولها ، حتى خارج أوربا فيما يعرف بالصراع حول المستعمرات بحثا عن الموارد الاقتصادية وتوسيعا لنطاق الأسواق أمام منتجات تلك الدول . وقد أدت تلك الصراعات إلى أن يشهد العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين حربين كونيتين كانت أوربا القارة ومختلف دولها أكبر الخاسرين فيهما بسبب الدمار الذي لحق بقواها العسكرية والاقتصادية . غير أن أوربا وعت الدرس جيدا وبدأت التحول بشكل جدي نحو بناء علاقات التعاون بدلا عن علاقات الصراع منذ عام 1948 كخطوة أساسية في اتجاه تحقيق وحدتها السياسية . وقد نجحت في ذلك عبر مراحل عديدة انتهت بها إلى أوربا موحدة في فترة لم تتجاوز الخمسين عاما ، حيث صارت التجربة الاوربية نموذجاً عالمياً للتعاون والتكامل والإندماج[16].

ولعل هذا ماحدا بشيمون بيريز إلى الاهتداء بها عند طرح مشروعه حول الشرق الأوسط الجديد القائم على التعاون والتكامل الاقتصادي الذي تبدأ خطواتها الجدية بإنشاء السوق الشرق أوسطية المشتركة على غرار السوق الاوربية المشتركة ، وهي الخطوة التي اعتبرها بيريز أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الإقليمي الشرق أوسطي [17].

- **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمشروع الاقتصادي الشرق أوسطي:**

أشرنا في مقدمة هذه الورقة إلى أن مشروع السوق الشرق أوسطية المشتركة يمثل جزءاً أصيلاً في الرؤية الأمريكية لحل قضية الشرق الأوسط من خلال جهودها في التحضير له وتبني الأفكار والتصورات التي طرحتها إسرائيل بشأنه وقيامها بدعم المساعي والجهود العملية الخاصة بتحقيقه . فقد أخذ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وشئونها يتضاعف بعد حرب أكتوبر 1973 ، حيث شهدت تلك الفترة الزيارات المتكررة والكثيفة لوزير خارجيتها آنذاك هنري كيسنجر لمنطقة الشرق الأوسط ، والذي عمل من خلال تلك الزيارات ، ضمن ما قام به ، على تهيئة الأجواء لقبول فكرة قيام نظام إقليمي شرق أوسطي وفي هذا السياق كلفت وكالة التنمية الدولية الأمريكية عددا من المؤسسات والوكالات العلمية الحكومية والخاصة ، ذات الاهتمامات المختلفة بإجراء دراسات وأبحاث تحدد بدقة أمكانيات ومجالات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط . وقد صدر تقرير عن تلك المؤسسات والوكالات قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978م تمت مناقشته وإقراره فيما بعد بواسطة الكونجرس . واحتوى ذلك التقرير تسعة فصول أكد من خلالها على أهمية قيام كيان إقليمي ، يضم دول المشرق العربي وإسرائيل وإيران (الشاه) وتركيا ، يهدف إلى الدخول في مجال واسع من التعاون الاقتصادي الإقليمي يمر بمراحل زمنية ثلاث (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) تبدأ بالتعاون في المجالات العلمية والتكنلوجية ومجالات الطرق والاتصال والسياحة وبدائل الطاقة كمرحلة أولى ، ثم في المرحلة الثانية إلى التعاون في مجال تطوير مصادر

المياه ، وتنتهي في المرحلة الثالثة بحل مشكلات البنية الأساسية المتعارضة والانتقال إلى تنمية البيئة الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية أمام منتجات الدول المتعاونة. [18].

في سياق متصل ، اهتم معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية بالموضوع في إطار برنامج عمله الذي بدأه عام 1973م للوفاق في الشرق الأوسط . وقد نجح المعهد في عقد مؤتمر عام 1983م ضم باحثين من مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين لبحث ومناقشة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط ، وكان أن خرج المؤتمر بمجموعة دراسات أعدها أولئك الباحثون صدرت في كتاب تحت عنوان" اقتصاديات السلام " طرح من خلاله مشروع جامعة هارفارد الخاص بالشرق الاوسط والذي تضمن خطة واسعة وشاملة لإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة تشمل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع ، وتروج للمجالات الاقتصادية التي يمكن التعاون فيها بين دول المنطقة .[19].

تطور الموقف الامريكي تجاه مشروع السوق الشرق أوسطية المشتركة واتخذ منحى عمليا خلال مفاوضات السلام بمدريد عام 1991م حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع ، بجانب اسرائيل وبعض الدول الأوربية ، ودعمته باعتبارها الراعية الفعلية الوحيدة لسلام الشرق الأوسط ، وواصلت ذلك الدعم خلال المفاوضات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف في أوسلو والقاهرة وواشنطن ووادي عربة ، وكذلك خلال مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية الأربعة التي انعقدت في كل من الدار البيضاء (عام1994) وعمان (عام

1995) والقاهرة (عام 1996) والدوحة (عام 1997) ، وسنتطرق لذلك بالتفصيل عند حديثنا عن تلك المؤتمرات في جزء لاحق من هذه الورقة .

في تطور لاحق للموقف الامريكي تجاه مشروع الشرق أوسطية ، وعلى خلفية تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وما أفرزته من تحد جديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية هو محاربة الإرهاب والأصولية الدينية، دفعت الإدارة الأمريكية بمشروع جديد تجاه المنطقة قامت بطرحه على مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبري عام 2004 تحت اسم مشروع الشرق الأوسط الكبير.[20] داعية من خلاله الدول الثمانية إلى الاضطلاع بمسئوليتها تجاه معالجة النواقص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003 والمتمثلة في الحرية ، والمعرفة ، وتمكين النساء ، والتي ساهمت – من وجهة النظر الأمريكية – في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية[21] .

من خلال هذا الطرح يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الربط بين انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يهدد مصالح الدول الصناعية الكبرى وبين الظروف التي تعيشها دول الشرق الأوسط باعتبارها مصدرا لتلك الظاهرة . وقد استندت في ذلك الربط على ما جاء في التقريرين المشار إليهما من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي . وهذا التردي – من وجهة النظر الأمريكية – هو ما يغذي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير المشروعة في ظل ضياع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواطني الدول العربية في أوطانهم .

يشير البعض إلى أن التمهيد لمشروع الشرق الأوسط الكبير بدأ بمبادرة أولية هي مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في أواخر عام 2002، وهي شراكة استهدفت العالم العربي على وجه التحديد مستخدمة المساعدات الخارجية ، والتجارة ، والتعليم والتحول الديمقراطي . فقد ركزت تلك المبادرة على ثلاثة مجالات هي الاقتصاد ، وذلك عن طريق المساعدة في الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، والسياسة، عن طريق تجسير فجوة الحرية بتقديم المساعدة للمبادرات المحلية وتقوية المجتمع المدني ، ثم التعليم ، بتجسير فجوة المعرفة عن طريق توسيع فرص التعليم العالي وترقية نوعية التعليم .[22] ويلاحظ التطابق الكبير بين المجالات التي ركزت عليها كل من مبادرة كولن باول ومبادرة الشرق الأوسط الكبير من أن الثانية ذهبت في نفس اتجاه الأولى من خلال دعوتها لدول الثمانية ، في قمة سي آيلاند ، لصياغة شراكة بعيدة المدى مع من أسمتهم بقادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبيرة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكنها في هذا الشأن أن تتفق على أولويات مشتركة لمعالجة النواقص التي أوردها تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003، وذلك عبر تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في المنطقة ، وبناء مجتمع معرفي فيها ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وقد ربطت المبادرة بين هذه الأولويات الثلاث باعتبارها السبيل الى تنمية المنطقة ، فالديمقراطية والحكم الصالح هما الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية ، وتوسيع الفرص الاقتصادية هي ماكينة التنمية .[23]

إن مايهمنا في هذه المبادرة ، ولأغراض هذه الورقة ، هو الجانب المتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية الذي نادت به . ففي هذا الجانب دعت المبادرة دول الثمانية بضرورة تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير ، من خلال إحداث تحول اقتصادي في المنطقة يكون مفتاحه إطلاق قدرات القطاع الخاص فيها ، خاصة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل . واقترحت في هذا الشأن اتخاذ مجموعةخطوات بعضها يتعلق بتمويل النمو والبعض الآخر يتعلق بتشجيع التجارة بين دول الشرق الأوسط الكبير . فبالنسبة لتمويل النمو فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير يرى أن تقوية فاعلية القطاع المالي يعتبر عنصرا ضروريا للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل . ويقترح على مجموعة الثمانية أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن عدة عناصر تشمل إقراض المشروعات الصغيرة التي ماتزال تعاني من مشكلة التمويل بسبب ضعف مايقدم لها مقارنة مع ماهو مطلوب ، وإنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير على طراز مؤسسة المال الدولية للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال المتوسطة والكبيرة بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة، ثم إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير بحيث تساهم فيه الدول الثمانية الكبرى بمشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير ، ليكون مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار (البنك الأوربي للإعمار والتنمية) لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية . ثم أخيرا الشراكة من أجل نظام مالي أفضل، حيث ترى المبادرة أن بمقدور مجموعة دول الثمانية أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، وذلك توخيا لإصلاح الخدمات المالية فيها .

أما بالنسبة لتشجيع التجارة بين دول المنطقة فإن المشروع يقترح على مجموعة الثمانية ، في ظل ضعف التجارة البينية وندرة تجارة الحدود بين تلك الدول، أن تنشيء مبادرة جديدة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتضمن عدة عناصر ، أولها أن تعمل مجموعة الثمانية على زيادة تركيزها على انضمام دول المنطقة الى منظمة التجارة العالمية من خلال برامج محددة للمساعدة في هذا الأمر . وثانيها أن تعمل دول المجموعة على إنشاء مناطق تجارية في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وثالثها أن تساعد على إقامة مناطق محددة لرعاية الأعمال في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الأقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات . ورابعها إنشاء " منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن ، حيث يمكن لهذا المنبر أن يجمع مسئولين كبارا من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي في المنطقة .

1-3- التصورات القائمة حول إتجاه المكاسب الاقتصادية المحتملة للشرق أوسطية :

كانت هناك العديد من التصورات المطروحة بواسطة الدراسات التي أجرتها عدة مؤسسات علمية ومالية ، فضلا عن تلك التي أجراها باحثون أفراد ، حول المكاسب الاقتصادية المحتملة لمشروع الشرق أوسطية ، سواء على مستوى الطرح الإسرائيلي أو الطرح الأمريكي ، حيث تؤكد تلك التصورات اتجاه تلك المكاسب نحو تحقيق المصالح الاسرائيلية والأمريكية بشكل أكبر بكثير من اتجاهها نحو تحقيق مصالح دول المنطقة الأخرى التي يستهدفها المشروع . فبالنسبة للمشروع

الذي طرحته إسرائيل ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد نشطت عدة جهات خلال الفترة من 1989- 1995 في دراسة الفكرة التي تضمنها ووضع التصورات التي تحدد معالم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي . ومن بين تلك الجهات صندوق هامر لأبحاث السلام ومعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى والأمانة العامة للمفوضية الأوربية ببروكسل، والبنك الدولي للأنشاء والتعمير، والتي اتفقت جميعها على أن التصور العملي لقيام السوق الشرق أوسطية المشتركة يقف عند صيغة " منطقة التجارة الحرة " التي يمكن أن تتطور إلى صيغة " الاتحاد الجمركي ". [24] وقد ذهبت التصورات التي تضمنتها الدراسات التي قامت بها تلك الجهات إلى أن تطبيق صيغة منطقة التجارة الحرة ، كصيغة محتملة للسوق الشرق أوسطية المشتركة يتم عبر ثلاث مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي ، بينما يتم في المرحلة الثانية توسيع نطاق منطقة التجارة الحرة لتشمل كلا من إسرائيل وفلسطين والأردن بهدف إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي بينها . حيث كان من المتصور أن يتم في تلك المرحلة انتقال السلع بحرية كاملة بين الدول الثلاث ، وفقا لما أكدته دراسة معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. [25] الأمر الذي كان سيتيح لإسرائيل في هذه المرحلة أن تتخذ من الاقتصاد الفلسطيني معبرا إلى بقية الدول العربية لتزيد من صادراتها الصناعية بالاستفادة من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي المحدود الذي كان متصورا أن ينشأ ، وهذا ماذهبت اليه دراسة المفوضية الأوربية. [26] أما في المرحلة الثالثة ، فإن التصورات كانت قد أشارت إلى أن العمل سيجري على زيادة توسيع نطاق منطقة التجارة الحرة لتشمل دولا عربية أخرى ودولا غير عربية ، حيث تنضم إليها كل من مصر وسوريا ولبنان

وتركيا، وربما العراق .[27] وكانت مصادر أخرى قد أشارت إلى احتمال انضمام إيران وقبرص أيضا .[28]

إن المكاسب الاقتصادية التي كان متصوراً تحققها بالنسبة لاسرائيل والدول العربية المشتركة في منطقة التجارة الحرة المحتملة ، وفقا للدراسات التي أشرنا اليها تختلف من مرحلة لأخرى ومن دولة لدولة .[29] ففي المرحلة الأولى التي كان مفترضا أن يتم فيها دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي فإن المكاسب التي كانت ستعود على اقتصاد إسرائيل إنما تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة المتصورة في ناتج قطاعي الصناعة والخدمات، و كان متوقعا للاقتصاد الفلسطيني أن يحقق نفس المكاسب المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة المتوقعة في ناتج قطاعي التشييد والخدمات . أما في المرحلة الثانية التي كان من المفترض أن يتسع فيها نطاق منطقة التجارة الحرة المقترحة بدخول الأردن ، إلى جانب إسرائيل وفلسطين، فإن قوة الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة بالاقتصاد الأردني والفلسطيني كانت سترجح كفة المكاسب لصالح إسرائيل . ففي تلك المرحلة كان متصورا أن تزداد الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الدول العربية متخذة من فلسطين والأردن معبراً لها إلى أسواق تلك الدول، كما كانت إسرائيل ستحصل علي وارداتها من المواد الخام من الأسواق العربية بأسعار وشروط أفضل ، وكان الناتج المحلي الإجمالي الاسرائيلي سيزيد بسبب الزيادة التي كان من المتوقع حدوثها في قطاع التشييد بجانب كل ذلك فإنه ، وبسبب الفارق في مستويات الأجور ، فقد كان من المتوقع انتقال العمالة الأردنية والفلسطينية إلى إسرائيل ، وربما أدى ذلك إلى إفادة الاقتصاد الاسرائيلي من ناحيتين، الأولى

الحصول على عمالة أقل أجراً ، والثانية زيادة الطلب على المنتجات الإسرائيلية في الأسواق العربية بسبب مساهمة تلك العمالة في نشر نمط الاستهلاك الإسرائيلي في بلدانهم . أما الاقتصاد الفلسطيني فإن التصورات حوله كانت ترى أنه في تلك المرحلة سيظل اقتصادا خدميا وسيستمر كاقتصاد ملحق بالاقتصاد الاسرائيلي وغير قادر على النمو المستقل وعلى أعادة هيكلة قاعدته الإنتاجية . أما الأردن فإن الضرر الذي كان سيلحق بقاعدته الصناعية فيتمثل في انخفاض ناتجه الصناعي ، واستمرار اعتماده على قطاعي التشييد والخدمات ، وازدياد وارداته الصناعية من إسرائيل.

في المرحلة الثالثة كان متصوراً زيادة المكاسب الاقتصادية الإسرائيلية ، خاصة في ظل توسع نطاق منطقة التجارة الحرة المقترحة ، حيث كان سيزداد الناتج الصناعي وناتج قطاع التشييد ، فضلا عن ناتج القطاع الزراعي الذي كان متوقعاً نموه . كما كان متوقعاً نمو قطاع الخدمات بشكل كبير بسبب زيادة حركة السياحة ، والنقل والمواصلات ، والخدمات المالية والاستشارية .وكان كل ذلك سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل . وكانت معدلات التشغيل ستزداد وتنخفض البطالة نتيجة لتزايد تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى إسرائيل جراء التقدم الكبير الذي كان سيحققه اقتصادها . أما الدول العربية ، بما فيها فلسطين والأردن ، فإنه لم يكن متصوراً أن تجني مكاسب تذكر في هذه المرحلة ، بل إن آثارا سالبة كان متوقعا أن تلحق باقتصادياتها ، فالناتج الصناعي فيها كان سيتأثر سلبا لعدم قدرته على منافسة الصناعة الاسرائيلية ، خاصة التحويلية منها ، وكان سيترتب علي ذلك انخفاض صادراتها من السلع الصناعية . وبسبب

التراجع المتوقع في الصناعة العربية فإن واردت الدول العربية من المنتجات الصناعية الإسرائيلية كانت ستزداد ، كما كانت ستزداد وارداتها الزراعية لعدم توقع حدوث تحسن كبير في أوضاع الزراعة العربية . وسيظل اعتمادها على تصدير المواد الخام الأولية وبعض السلع الزراعية في صورتها الخام قائما .

إن ما تقدم يشير بوضوح إلى أن إسرائيل كانت ستصبح الرابح الأكبر فيما يتعلق بحصد المكاسب الاقتصادية المتصورة من قيام سوق شرق أوسطية محتملة . وكانت تلك المكاسب ستتعاظم في حال قيام مشروعات الربط الاقليمي في أطار المشروعات المشتركة للتعاون الاقتصادي في المنطقة وفقا للرؤية الإسرائيلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

أما فيما يتعلق بالتصورات الخاصة باتجاهات المكاسب الاقتصادية المتوقع تحققها من مشروع الشرق الأوسط الكبير فإن بعض الدراسات التي تضمنت بعضاً من تلك التصورات كانت ترى أن الشركات الأمريكية والإسرائيلية هي وحدها التي كانت ستحصد تلك المكاسب . فبالنظر إلى مآرب مشروع الشرق الأوسط الكبير يلاحظ أنه كان يسعى، إلى جانب وقف مايسمى بصناعة الأرهاب ، إلى تحقيق الظروف المطلوبة لتمكين الشركات الأجنبية المتوقع قدومها إلى المنطقة من العمل وفقا لأسس اقتصادية وإدارية تمكنها من تحقيق المزايا والقدرات النسبية من منظور دولي [30] . فقد تضمن المشروع بنودا تمثل شروطا لدخول الاستثمارات الدولية إلى دول المنطقة، مثل تسهيل انتقال الخدمات المالية وانتقال السلع والمنتجات ، ومثل الشفافية ومحاربة الفساد ، فضلاً عن شفافية أسواق الأموال وحرية حركة الأموال . كما

تضمن بنوداً حول فتح الحدود أمام التجارة البينية لدول المنطقة، وبهذا الوضع فإن المشروع كان سيفتح الباب واسعا أمام الشركات الأمريكية والإسرائيلية للاستثمار في المنطقة العربية .كما كان سيتيح المجال لإسرائيل لغزو الأسواق العربية والسيطرة عليها بما تملكه من ميزات نسبية عالية وقدرات تنافسية كبيرة مقارنة بالدول العربية. فقد حققت إسرائيل تقدما علميا في مختلف المجالات مكنها من تحقيق طفرة في الإنتاج الرأسي ، ومن ثم اكتساب مزايا نسبية متفوقة دوليا وإقليميا، في الوقت الذي مايزال فيه التقدم في مجال بناء القدرات في الدول العربية بطيئا مقارنة بما هو مطلوب .كما أن الشركات العربية لاتملك قدرات تنافسية ومزايا نسبية من منظور دولي بسبب صغر حجمها وضعف مقدراتها التمويلية ، لأنها منذ البداية لم تتأسس على فكرة الانفتاح دوليا ، وإنما قامت على فكرة إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلي وبنت استراتيجياتها على هذا الأساس . وفي ظل هذا الوضع فإنها لن تقوى على منافسة الشركات الأمريكية والإسرائيلية التي تملك المال والتقنية والرؤية الواضحة والإرادة .

إذاً ، فمشروع الشرق الأوسط الكبير ، وفي ظل هذه المعطيات، هدف إلي إقامة نظام اقتصادي اقليمي محدود وتابع ، تصبح فيه إسرائيل مركز الدائرة وقطب الرحى ، وتبقى الدول العربية هي الأطراف المشدودة إلى ذلك المركز . فإسرائيل تتولى عملية الإنتاج بالاستفادة من قدراتها الإنتاجية العالية ومن الموارد العربية المتنوعة الكبيرة ذات الأسعار المنخفضة ، التي سيوفرها لها النظام الشرق أوسطي ، وتتولى الدول العربية عملية الاستهلاك بما لديها من أسواق واسعة وواعدة . وبذلك ستصطاد اسرائيل عصفورين بحجر واحد من

خلال حصولها على موارد رخيصة (بما فيها العمالة) تدعم بها نشاطها الإنتاجي والصناعي من جهة ، ومن خلال حصولها على أسواق لتصريف منتجاتها من جهة أخرى .

4-1 مؤتمرات السوق الشرق أوسطية المشتركة :

لم يتوقف المشروع الشرق أوسطي عند حدود طرح الأفكار والتصورات بشأنه، بل تعدى ذلك باتخاذ خطوات عملية لإنزال تلك الأفكار والتصورات إلى ارض الواقع، وقد تمثلت تلك الخطوات في عقد أربعة مؤتمرات في كل من الدار البيضاء (عام 1994) وعمان (عام 1995) والقاهرة (عام1996) ، والدوحة (عام 1997) حيث بحثت جميعها موضوع التعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي ، وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت دولا أوربية وغير أوربية لحضورها . وقد شاركت في تلك المؤتمرات من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 13 دولة عربية بجانب إسرائيل .

تمخضت فعاليات تلك المؤتمرات عن العديد من النتائج المتمثلة في مقترحات لمشروعات مشتركة ، ثنائية ومتعددة الأطراف .فمن أهم نتائج مؤتمر الدار البيضاء الاتفاق على إنشاء بنك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتكوين لجنة خبراء لهذا الغرض. وكذلك الاتفاق على إنشاء آليات تعمل على تعميق التعاون الشرق أوسطي، كإقامة غرفة تجارية ومجلس أعمال تابع للقطاع الخاص ، وكإنشاء لجنة من ممثلي الحكومات للتنسيق في كل جوانب التعاون الاقتصادي الإقليمي ، وسكرتارية تنفيذية للمساعدة في تدعيم بنية التنمية الاقتصادية في المنطقة . هذا فضلا عن الاتفاق على إنشاء هيئة إقليمية للسياحة والسفر، وقد طرحت في ذلك المؤتمر العديد من مشروعات الربط

الإقليمي ، حيث تقدمت إسرائيل وحدها بـ 150 مشروعا شملت قطاعات التنمية الاقتصادية المختلفة من مياه وبنية تحتية وطاقة واتصالات ، بجانب قطاعي البيئة والسياحة.[31] بينما تقدمت مصر بـ 58 مشروعا في مجالات البنية الأساسية والطاقة والصناعة والزراعة والسياحة . كما تقدمت فلسطين بمشروعات تقدر تكلفتها بـ 6 مليارات دولار ، في حين تقدمت الأردن بـ 121 مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بـ 180 مليار دولار.[32] أما نتائج مؤتمر عمان فقد كان أبرزها الاتفاق على تفعيل المؤسسات الشرق أوسطية ، مثل بنك الشرق الأوسط للتنمية من خلال اتخاذ الخطوات التنفيذية لتأسيسه برأسمال قدره خمسة مليارات دولار ،فضلا عن الاتفاق على التعاون الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة التي تم طرحها من قبل بعض الدول المشاركة في المؤتمر ، والتي شملت مجالات المياه ، والزراعة ، والنقل والاتصالات، والطاقة ، والصناعة، والتجارة ، وتنمية الموارد البشرية . أما مؤتمر القاهرة فقد شهد أيضا طرح مزيد من مشروعات التعاون الاقتصادي المشترك التي عكست تنافس الدول المشاركة في المؤتمر في هذا الشأن . فقد طرحت مصر 188 مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت حوالي 33 مليار دولار، بينما طرحت إسرائيل 50 مشروعا ، في حين طرحت الأردن 25 مشروعا استثماريا كبيرا بتكلفة تبلغ 3ر7 مليارات دولار ، في الوقت الذي طرحت فيه قطر 11 مشروعا صناعيا . ولم تتخلف عن ذلك كل من تونس والمغرب اللتان طرحتا عددا من المشروعات الصناعية أيضا .

غير أنه لم يكتب لكل تلك المشروعات أن ترى النور بسبب فشل مؤتمر الدوحة عام 1997م، والذي انعقد في ظروف بالغة التعقيد

أهمها تعثر عمليات السلام الشامل في المنطقة نتيجة لتعنت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو والتي فصلت بين عملية السلام الشامل وبين التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة على أساس ما كانت تراه تلك الحكومة من عدم جدوى ذلك التعاون وتفضيل الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.[33] وقد نجم عن ذلك الموقف مقاطعة معظم الدول العربية التي شاركت في المؤتمرات السابقة لمؤتمر الدوحة مثل مصر والسعودية والإمارات وسوريا والمغرب .

إن فشل مشروع السوق الشرق أوسطية خلال تلك المرحلة التاريخية لايعني بالضرورة موت الفكرة نهائيا ، فهي فكرة محورية في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي وفى الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة .، وستظل تقفز إلى السطح باستمرار كلما سنحت الفرصة لذلك ، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في فترة لاحقة إلا تأكيداً لذلك . فالمشروع الامريكي في جوهره وتفاصيله هو نفسه المشروع الاسرائيلي الشرق أوسطي بكل جوانبه مع اختلاف بسيط في النطاق الجغرافي للمشروعين.

2/مشروع الشراكة المتوسطية :

أتى هذا المشروع ضمن المشروعات العديدة التي طرحتها أوربا تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بل هو المشروع الأبرز من بين تلك المشروعات باعتباره يمثل منعطفا مهماً في العلاقات الأوربية / المتوسطية . ذلك أن الاتحاد الأوربي بإقراره لهذا المشروع يبدو ، كما يرى الشاذلي العياري[34] ، أقر ولأول مرة باستراتيجية البحر المتوسط استنادا إلى منظورين مهمين ، أولهما أن البحر المتوسط عنصر أساسي

في أمن أوربا ذاتها ، وثانيهما أن البحر المتوسط عمق من أعماق خطة أوربا الكبرى الرامية إلى الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة اقتصاديا وتقنياً وسياسيا وثقافيا. وبالنظر إلى هذا المشروع وما سبقه وما تلاه من مشروعات أوربية تجاه منطقة حوض المتوسط يتأكد لنا أن إحساس الجماعة الأوربية بأهمية المنطقة ليست أمرا طارئا أو ظرفيا ، وإنما هو ركن دائم من أركان السياسة الخارجية للجماعة [35].

لقد سبقت مشروع الشراكة المتوسطية مشاريع أوربية أخرى كانت بمثابة تمهيد له، منها السياسة المتوسطية الشاملة التي هدفت إلى دعم التعاون بين دول حوض المتوسط في مختلف المجالات ، ثم السياسة المتوسطية المتجددة أو المؤزرة التي اعتمدتها الجماعة الأوربية عام 1989 وهدفت من خلالها إلى إدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ، ودفع عمليات التحديث ، ودعم التوجه الانفتاحي فيها ، وذلك توطئة للدخول في عهد الشراكة كمرحلة جديدة في العلاقات الأوربية – المتوسطية . وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه السياسة قد نجمت عنه بعض الفوائد بالنسبة للدول المتوسطية، خاصة في مجال تجارتها مع أوربا ،حيث زادت صادراتها مع الدول الأوربية بنسب لايمكن تجاهلها [36] ، وكذلك في مجال التعاون المالي والتقني[37] . إلا أنها ظلت فوائد محدودة بالنظر إلى ما كان منشوداً من تلك السياسة .فما تم إنفاذه في إطارها لم يتجاوز ما يمكن تسميته بالتعاون التقليدي التفضيلي القائم على منح بعض المزايا التفضيلية ، وهو إطار أثبت عدم جدواه في تحقيق أهداف السياسة الأوربية التعاونية تجاه دول جنوب وشرق المتوسط. وقد أكد ذلك تقرير لجنة بروكسل

الخاص بتقييم سياسة أوربا تجاه الفضاء المتوسطي ، والذي تضمن نقدا ذاتيا لتلك السياسة في كلياتها.

ازاء هذا الوضع ، ولما كانت أوربا تبحث في سياق التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ حرب الخليج الثانية عن دور مهم في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة حيوية واستراتيجية وذات تأثير على مجريات الأحداث في السياسة الدولية ، فقد صادق المجلس الأوربي ، الذي يمثل أعلى سلطة في الاتحاد الأوربي ، في دورة انعقاده التي شهدتها مدينة آسن الألمانية عام 1994م ، على الأسس التي يجب أن تقوم عليها الشراكة الجديدة بين دول الاتحاد ودول شاطيء شرق وجنوب المتوسط . وهي الأسس التي على ضوئها أقرّ مؤتمر برشلونة عام 1995م مشروع الشراكة المتوسطية بين الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، والتي تضم دولا أوربية وأخرى عربية ، وهو ما اعتبره البعض مشروعا لإبراز الدور الأوربي الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن الأوربي [38].

2-1 : أسباب ودوافع طرح مشروع الشراكة المتوسطية :

لابد أن هناك أسباباً ودوافع قادت المجموعة الأوربية إلى طرح مبادرتها الخاصة بمشروع الشراكة المتوسطية . ومن تلك الأسباب ماهو سياسي ، ومنها ماهو أمني ، **ومنها ماهو اقتصادي . ويلخص بعض الكتاب تلك الأسباب في الآتي :** [39].

- أن طرح مشروع الشراكة المتوسطية جاء كمشروع أوربي – عربي في مقابل المشروع الأمريكي – الإسرائيلي المتمثل في الشرق أوسطية في ظل احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما

عقب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من ترتيبات اقليمية جديدة استهدفت بناء شرق أوسط جديد .

- شعور دول الاتحاد الأوربي ، وهي تستكمل وحدتها ، بأخطار عديدة مصدرها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تهدد أمنها واستقرارها (مثل المخدرات ، والهجرة غيرة المشروعة المتنامية ، والأصولية الدينية وما يرتبط بها من إرهاب) بسبب التفاوت الاقتصادي الكبير بين المجتمعات الأوربية ومجتمعات تلك الدول. وقد دفع ذلك الشعور دول الاتحاد الأوربي إلى التفكير في الحد من تلك المخاطر والعمل على إزالة أسبابها عن طريق المساهمة في تنمية وتطوير اقتصادات دول جنوب المتوسط وحل مشكلاتها من خلال الدخول معها في شكل من أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- توسيع نطاق السوق أمام صادرات دول الاتحاد الأوربي من سلع وخدمات ، من خلال إدماج دول جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي تدريجيا بحيث تنتقل اقتصادات تلك الدول من اقتصادات مجزأة ذات أسواق صغيرة هامشية إلي فضاء اقتصادي أكثر تماسكا وأوسع نطاقا [40].

2-2: مؤتمر برشلونة والأبعاد الاقتصادية للشراكة المتوسطية

لقد حضرت مؤتمر برشلونة الخاص بإقرار الشراكة المتوسطية الدول الخمسة عشر المكوّنة للاتحاد الاوربي آنذاك (1995) وسبع دول عربية هي مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس والجزائر ،

بالإضافة إلى تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل. فيما حضرته جامعة الدول العربية والاتحاد المغاربي وموريتانيا بصفة ضيف خاص .

اشتمل الإعلان الذي تمخض عنه المؤتمر ، وأقرّته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية ، على ثلاثة جوانب ، هي الشراكة السياسية ، والشراكة الاقتصادية والمالية ، والشراكة الاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من اشتمال الإعلان لهذه الجوانب الثلاثة إلا أن الهدف المباشر والرئيسي لخطة الشراكة المتوسطية هو إقامة فضاء اقتصادي (أوربي – متوسطي) ، لاسيما وأن إعلان برشلونة شدد ، فيما يختص بالشراكة الاقتصادية والمالية ، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في بناء منطقة رفاهية مشتركة . ويمكن إبراز الأبعاد الاقتصادية لمشروع الشراكة المتوسطية بصورة أكثر وضوحا من وجهتين :

أولا : الشراكة الاقتصادية : وفقا لإعلان برشلونة فإن الشراكة المتوسطية تضمنت ثلاث شراكات أشرنا إليها من قبل ، ومن بينها الشراكة الاقتصادية التي تشتمل على عدة مكونات ، هي: [41].

1) إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوربا والدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام 2010م .
2) تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ، وتحقيق نمو مستمر يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والأحياء المائية والمصائد والتنمية الريفية .
3) إيجاد مناخ موات للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات .
4) تطوير البنية التحتية والاتصالات والنقل والمعلومات والخدمات والسياحة .

5) تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ، خاصة في مجال العلوم والتقنية والإحصاء والطاقة والتخطيط الإقليمي .

يلاحظ على هذه المكونات أنها تمثل جوهر أهداف الشراكة المتوسطية . وهي أهداف إيجابية، إذا كانت مرادة لذاتها ، لاسيما إذا ما نظرنا إلى واقع كثير من دول جنوب وشرق المتوسط التي إذا ما أحسنت التعامل مع هذه الشراكة فإن الفرصة ستكون متاحة أمامها لتحقيق مكاسب عديدة . فمنطقة التجارة الحرة التي يتضمنها مشروع الشراكة ستكون بلا شك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تجمع مابين 30– 40 دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعة ما بين 600 إلى 800 مليون نسمة. [43] وسيتيح مثل هذا التجمع التجاري الكبير لدول جنوب وشرق المتوسط فرصة الاستفادة من مكاسب التجارة مع دول متقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا . كما أن الانضمام لمثل هذا التجمع سيساهم في عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي الذي تنادي بها مؤسسات العولمة . كذلك فإن أهدافا مثل تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة ، وتحقق النمو المستمر ، وتطوير البنيات الأساسية، وتنمية إمكانيات البحث العلمي والتأهيل الفني . هي جميعها أهداف تصب في مصلحة الدول الأضعف في هذه الشراكة ، وهي دول جنوب وشرق المتوسط . وإذا ما تحقق ذلك بالفعل فإن عهدا جديدا من التعاون الاقتصادي المثمر ستشهده العلاقات الاقتصادية الأوربية – المتوسطية ، عهداً يتعمق فيه ذلك التعاون وتتحقق من خلاله شراكة حقيقية تقوم على تفاعل حقيقي بين أطرافه .

غير أن هذا الأمر يظل حلما يتعثر تحققه في ظل عدد من الاعتبارات ، أهمها توجه اهتمام الاتحاد الأوربي نحو الشراكة مع دول

أوربا الوسطى والشرقية فيما يعرف ببرنامج Phare الهادف إلى تأطير وتعميق التعاون الاقتصادي مع تلك الدول في أطار مساعي ضمها إلى منظومة الوحدة الأوربية . فضلا عن قيود أخرى تواجه إنفاذ خطة وأهداف الشراكة المتوسطية مثل معاهدة " ماستريخت " التي تأسس عليها الاتحاد الأوربي ، والتي تتضمن بنودا والتزامات تحد من حرية الاتحاد في الدخول مع أطراف ثالثة في أي اتفاقيات أو معاهدات أخري[43].

ثانيا : نسبة القضايا الاقتصادية من جملة القضايا التي طرحت من مؤتمر برشلونة بلغت نسبة ما طرح من قضايا اقتصادية ضمن ما تم طرحه من قضايا حوالي 48،3٪ ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة القضايا السياسية والأمنية حوالي 45،5٪ تقريبا ، أما نسبة القضايا الاجتماعية فقد كانت 6،4٪ . إذا فالنسبة العالية للقضايا الاقتصادية في المؤتمر تعكس البعد الاقتصادي الكبير لمشروع الشراكة المتوسطية.

2-3: مبادرات أوربية أخرى تجاه الشرق الأوسط:

لم تقف المبادرات الأوربية تجاه منطقة الشرق الأوسط فقط عند مبادرة برشلونة (1995) وإنما هناك مبادرات أخرى طرحتها أوربا هي بمثابة امتداد لتلك المبادرة ، من أهمها استراتيجية تعزيز المشاركة مع العالم العربي التي طرحها الاتحاد الأوربي عام 2003 ، وسياسة الجوار الأوربي الجديد التي جاءت سابقة لاستراتيجية تعزيز المشاركة، وإن كانت في نفس العام .

2- 3- 1: سياسة الجوار الأوربي الجديد

صدرت هذه السياسة من خلال الوثيقة الرسمية التي نشرتها المفوضية الأوربية في مارس 2003 تحت عنوان " أوربا الموسعة والجوار : إطار جديدة للعلاقات مع الشرق والجنوب " وقد سميت هذه السياسة لاحقا بـ " سياسة الجوار الأوربي الجديد " حيث استهدفت بدرجة أساسية تفعيل وتطوير علاقات أوربا مع دول جنوب المتوسط وبعض دول أوربا الشرقية وتحديدا روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ، باعتبارها تمثل مجالا حيويا لأوربا خلال العقود القادمة. (45)

لقد تضمنت سياسة الجوار الأوربي الجديد أفكارا تستهدف تعزيز التعاون الأوربي مع دول الجوار المعنية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية ، على أساس أن الجوار الجغرافي يتيح فرصا أكبر للتعاون . وقد أكدت الوثيقة الرسمية التي تضمنت هذه السياسية على وجوب قيام الاتحاد الأوربي بالعمل على دعم علاقاته مع دول الجوار في المديين المتوسط والطويل ، **على أن يتم التركيز خلال العقد القادم علي الآتي :**

- العمل مع الشركاء (دول الجوار) لتقليص الفقر وخلق منطقة رخاء مشتركة قائمة علي تكامل اقتصادي أكمل ، وعلاقات ثقافية وسياسية معززة ، وتكثيف التعاون عبر الحدود ، والمسئولية المشتركة لمنع النزاعات بين الاتحاد وجيرانه.
- ربط عروض الاتحاد الأوربي لمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والاقتصادي .

إن تركيز سياسة الجوار الاوربي الجديد على النقطتين أعلاه تشير بوضوح إلى أهمية البعد الاقتصادي في إطار هذه السياسة. ويتأكد البعد الاقتصادي لهذه السياسة بصورة أوضح بالنظر إلى الشق الاقتصادي الذي تضمنته وثيقة المفوضية الأوربية الخاصة لسياسة الجوار الأوربي الجديد ، فقد اشتمل ذلك الشق على عدة عناصر، **هي:**[46].

- التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفا رئيسيا للسياسة الأوربية تجاه المتوسط لتأثيرهما الإيجابي علي الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي ، والذي يؤدي بدوره إلي خلق سوق متوسطي أوسع .
- أهمية أن يمتد تنفيذ اتفاقات المشاركة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى جميع السلع وإلى قطاع الخدمات .
- ضرورة زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط والاهتمام بمجالات التعليم والصحة والتدريب .
- توسيع السوق الداخلي ، وإيجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل نفاذ سلع دول الجوار ، والاستفادة من السوق الأوربي الداخلي الأوسع ، وخلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي .
- أن حرية التجارة هي المفتاح الأساسي لتكامل السوق . ولهذا ، واتساقا مع إعلان برشلونة لعام1995م ، فإن اتفاقات التجارة الحرة الموجودة بالفعل مع دول المتوسط يجب أن تغطي مجالات السلع والخدمات .

- إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورومتوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص.

2- 3- 2: استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي :

تم إعلان هذه الاستراتيجية في 4 ديسمبر 2003 كنتاج للعمل المشترك الذي قامت به المفوضية الأوربية وخافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي بناء على التكليف الصادر من القمة الأوربية التي انعقدت في تسالونيك باليونان في يونيو 2003 م .

هدف الأعلان إلى تدعيم العلاقات الأوربية – العربية بالتركيز على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي ، وذلك من خلال التأكيد على أهمية التعاون الأورومتوسطي في إطار عملية برشلونة ، والحفاظ على المكاسب التي تحققت في إطارها ، ودعوة الاتحاد الأوربي إلى بلورة استراتيجية إقليمية للاستقرار فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير الذي يضم بجانب دول مجلس التعاون الخليجي الست كلا من اليمن والعراق وإيران .خاصة وأنه لم تكن هنالك استراتيجية للاتحاد الأوربي توجه تعامله مع تلك الدول حتى ذلك الوقت .

لقد استهدف الشق الاقتصادي من استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي إجراء إصلاحات اقتصادية من خلال تحرير التجارة بين العالم العربي وأوربا ، فضلا عن تحرير التجارة البينية العربية . وفي هذا السياق فإن خطة هذه الاستراتيجية وضعت ،

ضمن ماوضعت من أفكار تغطي أهدافها المختلفة ، مجموعة أفكار خاصة بالجانب الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي : [47].

- إدخال اصلاحات اقتصادية تتيح للدول العربية المستهدفة بهذه الاستراتيجية فرصة المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي وتوفير فرص عمل للأجيال القادمة .
- ضرورة استمرار الاتحاد الأوربي في تحرير التجارة بين دول الشراكة المتوسطية في إطار عملية برشلونة ، بما في ذلك تحرير تجارة المنتجات الزراعية والخدمات والتوصل إلى إتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ومساعدة تلك الدول في التوصل إلى عملة موحدة أو سوق مشتركة فيما بينها.

ج – دعم التكامل الإقليمي بين دول جنوب المتوسط ودعم المبادرات الخاصة بهذا الشأن مثل إعلان أغادير واتحاد المغرب العربي .

د- دعم التوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة إقليمية من خلال ربط اتفاقيات التجارة الحرة الأورومتوسطية باتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي .

هـ - دعم أطار التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي ، بما في ذلك دعم ربط شبكات الطاقة والنقل والاتصالات مع تلك الدول على المستوى الأوربي .

إذا ، فإن هاتين المبادرتين تمثلان امتدادا لمبادرة برشلونة ومن ثم تشكلان معها مكونات المشروع الأوربي تجاه الشرق الأوسط . وهو

المشروع الذي يوازي المشروع الأمريكي في المنطقة وإن كان يتقاطع معه في بعض الأحيان حينما تلتقي المصالح الغربية في مجملها في الشرق الأوسط. .

خلاصـــــة

إن ما تخلص إليه هذه الورقة هو بروز الأبعاد الاقتصادية في المشروعات السياسية الغربية الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط . لاسيما وأن المنطقة تكتسب أهميتها بالنسبة للغرب من خلال أهميتها الاقتصادية بالنسبة للعالم ككل. ويوحي وجود مشروع أوربي في المنطقة في مواجهة مشروع أمريكي بوجود تضارب بين المصالح الاقتصادية الأوربية والمصالح الاقتصادية الامريكية في المنطقة على الرغم مما قد يتصوره البعض من تناغم تلك المصالح مع بعضها البعض في ظل تناغم مسارات ومواقف الطرفين تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية . ويعكس بروز الأبعاد الاقتصادية في تلك المشروعات مدى تعويل الغرب على العامل الاقتصادي في حل العديد من القضايا المزمنة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عمّا تعكسه من ارتباط أغلب تلك القضايا بالظروف الاقتصادية التي تعيشها دول المنطقة .

إن وجود مثل هذه المشروعات ، وفقا لما يراه معظم الباحثين والدارسين ، يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه جهود التكامل الاقتصادي العربي ، لاسيما وأنها تطرح كبدائل في مواجهة المشروع التكاملي الذي تسعى الدول العربية لإنفاذه فيما بينها منذ عقود طويلة ،

ولاتزال تتعثر فيه . ولا يكمن الخوف من تلك المشروعات في كونها تشكل بدائل في مواجهة المشروع التكاملي العربي فحسب ، وانما أيضا في تعامل الدول العربية معها كآحاد وليس كدول متكاملة اقتصاديا ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على التعامل المتكافيء مع الأطراف الأخرى الداخلة في تلك المشروعات بسبب التفوق الاقتصادي لتلك الأطراف، وبالتالي يضعف من فرص استفادتها بشكل أفضل من مثل تلك المشروعات .

obeikandl.com

الهوامش

لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة كل من :

1- سيار الجميل ، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، في : العرب وتحديات النظام العالمي ، سلسلة كتب المستقبل العربي – العدد 16(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية اكتوبر 1999 ، ص ص 249 ، 250

2- سمعان بطرس فرج الله (مشرف) ، مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها علي الوطن العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1998).

3- انظر في ذلك : د. حمدي عبدالرحمن حسن ، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 258 اغسطس 2000) ، ص 13 .

4- سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص 249.

5- د. محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية : التصورات - المحاذير وأشكال المواجهة ، في : التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994) ، ص 221

انظر في ذلك : د. الشفيع محمد المكي ، السوق الشرق أوسطية ، سلسلة قضايا استراتيجية ، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ، مارس 2003م الصفحات 12- 24 .

6- المرجع السابق ، ص 14.

7- المرجع السابق ، صفحة 16 .

8- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

9- نعمات الزيات ، بدء العد التنازلي للسوق الشرق أوسطية ، سلسلة كتاب الاهرام الاقتصادي (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، 1993، ص ص 38 ، 39 .

10- د. الشفيع محمد المكي ، مرجع سابق ، ص 22.

11- المرجع السابق ، ص 25

12- راجع في ذلك :

شيمون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ ،(عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994) .

13- جلال عبدالله معوض ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ، شئون عربية (العدد 80 – ديسمبر 1994)، ص 150

14- للمزيد من التفصيل انظر : شيمون بيريز مرجع سابق ، الفصلين العاشر والحادي عشر .

15- المرجع السابق ، ص 75

16- حول تطور التجربة الأوربية في التكامل والاندماج راجع : د.محمد محمود الإمام ، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي – الدروس المستفادة للتكامل العربي (القاهرة : جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1998) ص . ص 139 – 166 .

obeikandl.com

17- شيمون بيريز ، مرجع سابق ، ص 61 ومابعدها .

18- د. الشفيع محمد المكي ، مرجع سابق ، ص . ص 28 ، 29.

19- المرجع السابق ، ص . ص 30 ، 31 .

20- يشير الشرق الأوسط الكبير وفقا لهذا المشروع إلى بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل .

21- راجع نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير في: حسن سيد سليمان وآخرون الشرق الأوسط الكبير ، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقية ، الخرطوم 2004 ، ص 185 .

22- د. حسن حاج علي ، مبادرة الشرق الأوسط الكبير ، الدوافع والتطور والمآلات ، في: حسن سيد سليمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 35.

23- نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سابق ، ص 191.

24- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية ، (القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، د.ت)، ص 9.

25- P.Clauson and H.Rosen , The economic consequences For Peace , for Israel , The Palestinians and Jordon , Washington , 1991 , P3.

26- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص 15 .

27- د. غسان سلامة، أفكار أولية عن الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مرجع سابق ، ص 52 .

28- د. مدحت حسنين ، العمل الاقتصادي العربي المشترك هل بعث من جديد ؟ أوراق الشرق الأوسط " (القاهرة : العدد 11 ، ابريل 1994) ص 61 .

29- راجع في ذلك : د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص16

30- محمد حسين أبو صالح ، السودان والشرق الأوسط الجديد ، في: حسن سيد سليمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 152 .

31- د. عبدالمنعم المشاط ، قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، " السياسة الدولية " العدد 119 ، 1995 ، ص 37.

32- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق، ص 158

33- المرجع السابق ، ص 159 .

34- الشاذلي العياري ، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط : الخيار الأوربي ، في : د. محمد محمود الإمام (محرر) ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص 575.

35- المرجع السابق، ص 578

36- انظر المرجع السابق ، ص 580

37- انظر المرجع السابق ، ص 581 ، 582 .

38- د. ناظم عبدالوهاب جاسور ، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية – الأوربية ، مجلة شئون عربية ، (العدد 99 ، سبتمبر 1999) ، ص 16 .

obeikandl.com

39- وجيه كوثراني ، العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، " الكلمة " (بيروت : العدد 12 ، 1996) ، ص143 .

40- د. محمود عبدالفضيل ، مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير، " السياسة الدولية" ، (القاهرة : العدد 124، ابريل 1996) ، ص 122.

41- عبدالفتاح الرشدان ، العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير ، (ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 1998) ، ص 67 .

42- الشاذلي العياري ، مرجع سابق ، ص 589

43- المرجع السابق ، ص 584

44- عبدالفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، ص 69 .

45- التقرير الاستراتيجي العربي ، الاتحاد الأوربي والمتوسط .. مبادرات جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام http.LLacpss.ahram.org.eg./ahram.P.5

46- المرجع السابق ، ص 6.

47- المرجع السابق ، ص 5 .

obeikandl.com